أفعال المدح والذم

بل لانها لانشاء التعجب لا لانشاء المدح والذم ونحو امدح واذم لان المراد لانشاء
المدح والذم من يتلفظ به كما في التعجب وفيه نظر فاذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل
عمرو وكنت منشيا للمدح والذم بذلك اللفظ وليس المدح والذم بموجود في الخارج
تقصد مطابقة هذا الكلام له حتى يكون خبرا ولهذا لا يتطرق التكذيب اليهم بان يقال
لم يمدح ولم يذم وكذا الانشاء التعجبي والانشاء في كم الخبرية المتعلق بالتكثير والتقليل
واستشكل الرضي بان هذا يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب
في كونه ولا يكون ان تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بفضيلة
زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك فلا يدخله التصديق والتكذيب من حيث
الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت ولم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل من خلافه
من حيث القيام فيقال الحاصل او ليس بحاصل كنعم وبئس بكسر الاول وسكون الثاني
نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد انه اواب ونحو بئس للظالمين بدلا وفيها لغات اخر نعم
وبئس بفتح الاول وكسر الثاني ومنها فتح الاول وسكون الثاني ومنها كسر الاول و
الثاني معا وقول الكوفية بانهما اسمان لدخول حرف النداء عليهما في قولهم يا نعم المولى و
يا نعم النصير وفي نحو يا بئس الرجل بطلانه احتمال حذف المنادي كما قلناه في الا يا
اسجدوا والمشهور عن الكوفيين الاستدلال بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب
وقد بشر ببنت ولدت له فقيل له نعم الولد هي فقال والله ما هي بنعم الولد نصرها
بكاء وبرها سرقة وكقول بعضهم نعم السير على بئس العير وكقول الشاعر صبحك الله بخير
باكر بنعم طير وشباب فاخر وقدم الجواب عن الاول لئن في اوائل الكتاب بانهما محمولان
على حذف الموصوف واما البيت فقال ابن مالك يحمل على انه جعل نعم اسما اضيف الى طير
وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية كما قال تبين الذي لا ان لزمته على كره
الواشين اي معون فاوقع الرمي على لا اذ ادخل عليها ان فاجراها مجرى اسم حين عدت
الحاجة الى ان يعامل لفظها معاملة الاسماء ويلزم من ذلك ان يحكم عليه باسميتها اذا لم تستعمل

هذا

هذا الاستعمال فكذلك القول في نعم في قوله بنعم طير هنا كلامه بحروفه في شرح التسهيل
ومثل ساء المستعملة لانشاء الذم نحو انها ساءت مستقرا ومقاما وساء لهم يوم القيمة
حملا اريد بالجنس ما يعم الافراد حذرا من الترجيح حتى يكون معنى الرجل زيد نعم الرجل
او كل رجل وانه زيد على طريقة هم القوم كل القوم فلا اخفاء في ان ليس المعنى عليه ولا يسبق
الفهم اليه وان اريد نفس الحقيقة لا من حيث الوجود ولا نظر الى التعدد فلا اخفاء في ان
الحكم بالجودة وغيرها والممدوحية والمذمومية وبانه زيد او عمرو ولا يصح بالنسبة اليه
وانه لا يصح قيد التثنية والجمع وقد صح نعم الرجلان اخوانك ونعم الرجال اخوتك وان
اريد بالجنس من حيث الوجود والتعدد واحتمال الكلية والبعضية وصحة التثنية والجمع
فلا كلام في صحته وفي كون المعنى عليه وانما الكلام في غيره من المعهود الذهني ومما
ينبغي ان يكون للعهد كما اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة الى زيد بقرينة
الذكر لاحقا في الذكر سابقا فلا اخفاء في انه بعيد خارج عن قانون العهد مفوت لما
عليه وضع الباب من الابهام والتفسير وان اريد العهد الذهني بان يراد بالرجل البعض
من الحقيقة باعتبار عهديته في الذهن من غير تعيين لبعض الافراد فهو حق لا وجه
لمنعه بل الوجه هو لا غير الى هنا كلامه او مضافا اليه اي الى المعرف باللام العهدية
او الجنسية نحو ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين او مضمرا عائدا الى متعقل في
الذهن وجب تمييزه ليحصل مقصود الباب من الابهام ثم التفسير وعلله المولف بقوله
لئلا يلتبس المخصوص بالفاعل في نحو رجلا السلطان لو لم يميز وفي غيره طرد الباب
بنكرة متعلق بتمييزه اي وجب ان يميز ذلك الفاعل المضمر بنكرة منصوبة طبق المخصوص
المخصوص بالافراد والتثنية والجمع نحو نعم رجلا زيد ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا
الزيدون لان الفاعل في المعنى هو المخصوص فينبغي ان يكون التمييز على وفقه وجب
افراده اي افراد الضمير في الاشهر وان تعدى تلك النكرة المميزة فيجب ان يقال نعم
رجلين الزيدان مثلا ولا يجوز ان يقال نعما رجلين الزيدان هذا هو الاشهر بل نقل بعضهم